" ما نُسب إلى سيبويه (ت١٨٠هـ) في البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ) عرضاً ودراسة من خلال مصادر المعلومات المطبوعة والرقمية "

إعداد
د. سائر بن عبد الله الحيسوني
أستاذ مساعد النَّحو والصَّرف وعلم اللغة
كلِّيات عنيزة – منطقة القصيم

مجلة تكنولوجيا التعليم والتعلم الرقمي

معرف البحث الرقمي DOI:

المجلد (الرابع)– العدد (الثالث عشر) – مسلسل العدد (٠١٣) – نوفمبر ٢٠٢٣
ISSN-Print: 2785-9754 ISSN-Online: 2785-9762
موقع المجلة عبر بنك المعرفة المصري
https://jetdl.journals.ekb.eg/

المُقَدِّمَةُ:

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربيٍّ مبين، فتحدَّى ببلاغته الأولين والآخرين، والصلاة والسلام على أفصح العرب أجمعين الذي آتاه ربُّه جوامعَ الكَلِم، فكانت بلاغته نبراسَ الفصحاءِ والمتأدبين، وعلى آل بيتِه الأطهار الطَّيِّبين، وأصحابه الغرّ الميامين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعدُ:

فهذا بحث لمسائل نسبها أبو حيان لسيبويه في كتابه (تفسير البحر المحيط)؛ إذ لفت انتباهي أثناء استقرائي لكتاب تفسير البحر المحيط المسائلُ التي نُسبت إلى سيبويه، وقد استقرّ بي الأمر إلى اختيار (أربع مسائل)، أحسبها تفي بغرض هذا البحث، وسأدرسها دراسة علميةً مستقلةً معنونًا إياها بـ(بعض ما نُسب إلى سيبويه (ت١٨٠هـ) في البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ) عرضًا ودراسة)، وذلك في إطار المنهج الوصفيِّ المتَّخذ من التَّحليل أداة له، في ضوء كتابات القدماء والمحدثين، وقد اتَّبَعْتُ في البحث الخطّة الآتية:

المبحث الأول: المسألة الأولى: لفظة (الناس).

المطلب الأول: آراء العلماء في اشتقاق لفظة (الناس).

المطلب الثاني: الأقوال الأخرى عن (النَّاس) الواردة في كتاب سيبويه.

المبحث الثاني: المسألة الثانية: الخلاف في وقوع الفاعل جملة.

المبحث الثالث: المسألة الثالثة: أقوال العلماء في الفرق بين (لا) و(لن) في النفي، ولِمَ كان النفي بـ(لن) دون (لا) في هذه الآية؟.

المطلب الأول: موضع المسألة وأصل الكلمتين: (لا) و(لن).

المطلب الثاني: النفي بـ(لا) و(لَنْ).

المطلب الثالث: هل تختصّ (لا) بنفي المستقبل، أم يجوز أن يُنفى بها الحال؟.

المبحث الرابع: المسألة الرابعة: لفظة (البشارة).

المطلب الأول: أصل المسألة، ومادة (بشر) في المعاجم.

المطلب الثاني: اللغات في (بَشَّر).

المطلب الثالث: مفهوم (البشارة).

المطلب الرابع: هل (البشارة) في الخير فقط أم تطلق على الخير والشر؟.

وأُرْدِفَتْ هذه المباحثُ بخاتمةٍ وقائمةٍ بمصادرِ البحثِ ومراجعه.

المبحث الأول

المسألة الأولى: لفظة (الناس)

المطلب الأول: آراء العلماء في اشتقاق لفظة (النَّاس)

ذكر أبو حيان هذا النص في تفسير البحر المحيط؛ إذ قال: «الناس: اسم جمع لا واحد له من لفظه، ومرادفه: أناسي، جمع إنسان أو إنسي. قد قالت العرب: ناس من الجن، حكاه ابن خالويه، وهو مجاز؛ إذ أصله في بني آدم، ومادته عند سيبويه والفراء –رحمهما الله–: همزة ونون وسين، وحذفت همزته شذوذًا، وأصله (أُناس)، ونُطق بهذا الأصل، قال تعالى: **{يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ}**[(١)]، فمادته ومادة الإنس واحدة، وذهب الكسائي إلى أن مادته نون وواو وسين، ووزنه (فعل) مشتق من النوس وهو الحركة، يقال: ناسَ ينوسُ نوسًا إذا تحرك، والنوس: تذبذب الشيء في الهواء، ومنه نوس القرط في الأذن؛ وذلك لكثرة حركته»[(٢)]. وقد وثّقتُ النَّص من كتاب سيبويه، إذ قال: «وقالوا: أَناسِيَةٌ لجمع إنْسان»[(٣)]، وقد خالف الكسائي رأي سيبويه في مادته؛ فهي عنده من النون والواو والسين، ووافقه الفراء.

وقد ذكر السيرافي في هذا الجمع وجهين:

---

(١) سورة الإسراء من الآية ٧١.

(٢) تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق الشيخ أحمد عبد المقصود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ١٧٩/١.

(٣) الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، ٦٢١/٣.

أحدهما: أن يجعلوا الهاء عوضًا من إحدى ياءي أناسيّ، وتكون الياء الأولى منقلبة من الألف التي بعد السين، والثانية من النون.

والثاني: أن تحذف الألف والنون في (إنسان) تقديرًا، ويؤتى بالياء التي تكون في تصغيره، إذا قالوا: (أُنَيْسِيان)، وكأنهم ردّوا في الجمع الياء التي يردّونها في التصغير فيصير أناسي، ويدخلون الهاء لتحقيق التأنيث(٤).

وقال المبرِّد: «أناسية جمع إنسي، والهاء عوض من الياء المحذوفة». وقال -أيضًا-: «ناس المحذوف موضع الفاء، ولا نعلم غيره»(٥).

وقد ذكر الأستاذ الدكتور عبد الرزاق الصَّاعدي في كتابه أصول علم العربية اشتقاق لفظة (الناس)؛ إذ قال: «واختلف العلماء في اشتقاق كلمة (الناس)، أو (الإنسان)، فذهب بعضهم إلى أنها من (الإنس)، وأصله (أناس)، فحذفت فاؤه تخفيفًا، وجعلت ألف (فُعال) عوضًا عن الهمزة فمادته (أ ن س)، وذهب بعضهم إلى أنه من (النَّوس)، وهي الحركة، وأن المحذوف العين، وأصله، (نَوَس)، فقلبت الواو ألفًا؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فمادته (ن و س)، وقال قوم: أصل الإنسان إنسيان على (إفعلان)، فحذفت الياء استخفافًا»(٦).

وجاء في التَّاج: «مجنُونونَ عن رؤية النّاس، أَي مُتَوارُونَ (أَناسِيُّ ككُرْسِيٍّ وكَراسِيَّ)، وقيل: هو جمعُ إنسانٍ كسِرْحانٍ وسَراحِينَ، ولكنَّهم أَبدلوا الياءَ من النُّون، كما قالوا للأرانب: (أَرانِيّ)، قاله الفراءُ، وقرَأَ الكسائيُّ ويحيى بن الحارث قولَه تعالى: **{وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا}**(٧) بالتَّخفيف أَسقطَ الياءَ الَّتي

---

(٤) الكتاب، الحاشية ٦٢١/٣.

(٥) الكتاب ٦٢١/٣، والمقتضب للمبرد، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر . القاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ٦/١.

(٦) أصول علم العربية، للدكتور عبد الرزاق الصاعدي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط٢٨، العددان ١٠٥ -١٠٦، ١٤١٧هـ - ١٤١٨هـ /١٩٨٧-١٩٨٨م، ٣٧٨/١.

(٧) سورة الفرقان من الآية ٤٩.

تكون فيما بين عين الفعل ولامُه، مثل: قَراقِيرَ وقَراقِرَ، يُبَيِّنُ جوازَ (أَناسِيَ) بالتَّخفيف قَوْلهم: (أَناسِيَةٌ كثيرةٌ)، جعلوا الهاءَ عوضًا من إحدى ياءَي (أَناسِيَّ) جمع (إِنْسَان)»[٨].

والأصل عند سيبويه أن (أُناس) على وزن (فُعال) من الإنْسِ، فحذفت الهمزة (فاء الكلمة)؛ تخفيفًا فوزن (ناس) على هذا (عال)، وجعلت الألف واللام كأنهما عوض من المحذوف، ذكر ذلك العكبري في كتابه (اللباب في باب ما حذف على غير القياس)[٩].

وذكر آخرون[١٠] بما معناه: أنه لا يوجد حذف في (ناس)، وإنما هو (فعل) من (ناسَ ينوسُ نوسًا) إذا تحرك، فالناس يتحركون في مرادهم، ولا يكاد (أناس) يستعمل بالألف واللام إلا قليلًا، وقد جاء ذلك في الشعر على قلة، قال الشاعر من مجزوء [الكامل]:

إنَّ المَنايا يَطَّلِعْ نَ على الأناسِ الآمنينا(١١)

وذكر أبو علي الفارسي[١٢] أنه يصح أن يطلق (الناس)، ويراد به الواحد، ومن ذلك قوله تعالى: **{إِنَّ النّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكم فاخْشَوْهم}**[١٣] والمراد بـ(الناس) أبو سفيان، وهذا لا يخرجه (الناس) من كونه للجمع، وإنما هو لفظ عام وضع موضع الخاص، ومثله قول زهير بن أبي سلمى من [الطويل]:

وَمَنْ لَمْ يَذُدْ عَنْ حَوْضِهِ بِسِلاحِهِ **** يُهَدَّم وَمَن لا يظلِمِ النّاسَ يُظْلَمِ[١٤]

---

(٨) تاج العروس للزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ٣٧٨/٤.

(٩) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق د. عبد الإله نبهان، ٣٦٣/٢.

(١٠) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٣/٢.

(١١) البيت من مجزوء الكامل أنشده المبرد عن أبي عثمان المازني. ينظر: الخصائص ١٥١/٣، والجنى الداني ٣٣/١.

(١٢) المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق ، دار المنارة – بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ١٧٣/١– ١٧٥.

(١٣) سورة آل عمران من الآية ١٧٣.

(١٤) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى المزني وقد قالها في مدح الحارث بن عوف بن أبي حارثة، وهرم

هذا وإن كان على لفظ العموم فالمراد به الخصوص؛ لأنه ليس كل من لم يَظلم يُظلم لا محالة، ولا كل من يذد عن حوضه بسلاحه يهدم. والذي يقوّي أن (الناس) في قوله تعالى: {**إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُم فَاخْشَوْهُم**}[١٥] المراد به الواحد: وقوله تعالى: {**إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ**}[١٦] وقوع الإشارة إلى واحد، ولو أراد الجمع لكان ذلكم الشيطان.

وأما قوله الإنسان يراد به الواحد، وقد يكون جمعًا في قوله تعالى: {**وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ**} [١٧] فـ(الإنسان) هنا جنس جمع؛ لأنه استثنى منه الجمع وهو: (إلا الذين آمنوا)، وقد صار جمعًا بدخول الألف واللام عليه: كقولهم (أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ)، و(ذهب الناس بالشاة والبعير) يريد الدراهم والشاء والإبل.

المطلب الثاني: الأقوال الأخرى عن (النَّاس) الواردة في كتاب سيبويه:

ذكر سيبويه ذلك في باب ما ينتصب على المدح والتعظيم والشتم؛ إذ قال: «ومثل ذلك أناسٌ، فإذا أدخلت الألف واللام قلت الناس؛ إلا أن الناس قد تفارقهم الألف واللام ويكون نكرة، واسمُ الله -تبارك وتعالى- لا يكون فيه ذلك»[١٨].

يذكر سيبويه هنا دخول الألف واللام على (أناسٌ) النكرة، فإذا دخلت الألف واللام قلت: الناس، ولعله يشير إلى تعريفها بالألف واللام، فإذا حذفت الألف واللام من الناس تكون نكرة، هذا ما فهمته من نص سيبويه والله أعلم .

بن سنان. ينظر: ديوانه، شرحه وقدم له علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، ص ١١١.

(١٥) سورة آل عمران من الآية ١٧٣.

(١٦) سورة آل عمران من الآية ١٧٥.

(١٧) سورة العصر الآية ١، ٢.

(١٨) الكتاب ١٩٦/٢.

وفي باب تصغير كل حرف فيه بدل، قال: «وينبغي له أن يقول في (ناس): (أنيِّسٌ)؛ لأنَّهم إنما حذفوا ألف أناسٍ، (وليس من العرب أحدٌ إلا يقول: نُوَيْسٌ)، ومثل ذلك رجل يسمى بـ(يضَعُ) تقول: يُضَيْعُ»[١٩].

فسيبويه هنا يتكلم عن تصغير (ناس) فيقول في التصغير(أُنَيِّس) على وزن (فُعيِّل) ونَظَّره بمن يقول في (يضَعُ يُضَيْعُ).

ومما يصغّر على غير بناء مكبَّره المستعمل في الكلام (إنسانٌ)، تقول: (أُنَيْسيانٌ)؛ لأنّ أصله: (إنْسيان)، على زِنَة (إفْعِلان)، وإذا صغّر (إفعلان) قيل: (أُفَيْعِلاَن)، فيكون (إنسان) مأخوذًا من النّسيان؛ وبناء على ذلك يكون الوزن الصرفي لـ(إنسان): (إفْعَان) وهذا مذهب الكوفيين، خلافًا للبصريين؛ إذ يرون أنّه مأخوذٌ من (الأُنس)؛ وعلى هذا فوزنه الصرفي: (فِعْلاَن)[٢٠].

وأورد سيبويه (إنسان) في باب الإضافة إلى الجمع؛ إذ قال: «وتقول في الإضافة إلى (أُناس): (إنسانيٌّ وأُناسيٌّ)؛ لأنه لم يكسّر له (إنْسان)، وهو أجود القولين في أناسي»[٢١].

وهنا تكلم سيبويه عن ياء النسب بأنك إذا نسبت إلى (أُناس) تقول: (إنسانيٌّ وأناسيٌّ)، وهذا أجود القولين عنده، هذا ما وقفت عليه من النصوص التي أوردها سيبويه التي لها علاقة بلفظ (الناس) من ناحية المعنى، وبعض الأوزان الصرفية لها.

---

(١٩) الكتاب ٤٥٧/٣.

(٢٠) يُنظر: الصّحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ، مادة (أنس) ٩٠٥/٣، والمخصّص، لابن سيده، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (مصورة عن طبعة بولاق١٣١٨هـ)، ١٦/١، والإنصاف، لأبي البركات الأنباري، بعناية محمد محيي الدين عبد الجميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ، المسألة السّابعة عشرة بعد المائة، ٨٠٩/٢، وشرح الشّافية، للجار بردي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ، ٢٧٤/١، ولسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، مادة (أنس)، ١٠/٦، ١١، والتّصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، ٣١٩/٢.

(٢١) الكتاب ٣٧٦/٣.

المبحث الثاني

المسألة الثانية: الخلاف في وقوع الفاعل جملة

ذكر أبو حيان في كتابه تفسير البحر المحيط {أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ}[٢٢] موضعًا من الإعراب، فيحتمل أن يكون (سواء) خبر (إنّ)، والجملة في موضع رفع على الفاعلية، وقد اعتمد بكونه خبر الذين، والمعنى إن الذين كفروا مستوٍ إنذارُهم وعدمُه.

وفي وقوع الجملة فاعلًا خلاف، فمذهب جمهور البصريين أن الفاعل لا يكون إلا اسمًا، أو ما هو في تقديره، ومذهب هشام وثعلب وجماعة من الكوفيين جواز وقوع الجملة فاعلًا، وأجازوا (يعجبني يقومُ زيدٌ)، و(ظهر لي أقامَ زيدٌ أم عمرو)، أي قيام أحدهما، ومذهب الفراء وجماعة أنه إن كانت الجملة معمولة لفعل من أفعال القلوب، وعلق عنها، جاز أن تقع في موضع الفاعل، أو المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، وإلا فلا، ونُسب هذا لسيبويه[٢٣].

ويتبين من النص السابق لأبي حيان أن الجملة لا تقع فاعلًا عند البصريين، والفاعل لا يكون إلا اسمًا، أو ما هو في تقديره، وخالفهم في هذا الرأي جماعة من الكوفيين وهشام وثعلب بجواز وقوع الجملة فاعلًا، أو نائب فاعل شريطة أن تكون من أفعال القلوب، ونُسب هذا الرأي لسيبويه، وهو جواز وقوعها فاعلًا.

وقد ذكره ابن هشام في كتابه المغني؛ إذ قال: «واختلف فِي الفاعل ونائبه هل يكونانِ جملة أم لا فالمشهُور المنع مُطلقًا، وأجازهُ هشام وثعلب مُطلقًا نحو: (يُعجبنِي قام زيدٌ)، وفصّل الفراء وجماعة، ونسبوه لسيبويه، فقالوا: إن كان الفعل قلبيًّا ووجد معلّق عن العمل نحو: (ظهر لي أقامَ زيدٌ) صحَّ وإلا فلا وحملوا عليه {**ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**}[٢٤]،

(٢٢) سورة الفتح من الآية ٢٩.

(٢٣) تفسير البحر المحيط ١٧٣/١.

(٢٤) سورة يوسف الآية ٣٥.

ومنعوا (يعجبني يقومُ زيدٌ)، وأجازهما هشام وثعلب واحتجا بقوله: (وَمَا راعني إِلَّا يسير بشرطة ...)، ومنع الأكثرُون ذلك كله»[٢٥].

وفي تقديري أنَّ أبا حيان مال في رأيه إلى المذهب البصري، وهو عدم وقوع الفاعل جملة، واستُدل على هذا من شرحه لقوله تعالى: **{وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ}**[٢٦] بأن جملة (ماذا أنزل) ليس معمولًا لما قبلها (قيل)، ولا غرابة في ذلك على أبي حيان؛ لأنه بصريُّ المنزع.

وقد تطرق أبو البقاء العُكبري في كتابه (اللباب) إلى هذه المسألة من ناحية الجواز وعدمه، مبينًا رأيه فيها، إذ وافق جمهور البصريين في عدم جواز مجيء الجملة فاعلًا وعلل ذلك لعدة أسباب هي:

أَحدهَا: أنَّ الفَاعل كالجزء من الفعل، ولا يُمكن جعل الْجُمْلَة كالجزء؛ لاستقلالها.

ثانيها: أنَّ الْفَاعِل قد يكون مضمرًا وَمَعْرِفَة بالألف واللام، وإضمار الْجُمْلَة لَا يصحُّ والألف واللام لا تدخل عليها.

ثالثها: أنَّ الْجُمْلَة قد عمل بعضُها في بعض، فلا يصحُّ أنْ يعمل فيها الفعل، لا في جُمْلَتهَا، ولا في أبعاضها؛ إِذْ لا يُمكن تقديرها بالمفرد هُنَا[٢٧].

وقال السيوطي: «لا يكون الفاعل ونائبه جملَة، وثالثهَا يجوز إِن كانَ قلبيا وعُلِّق»[٢٨].

وقد ذكر السيوطي –أيضًا– الخلاف في الإسناد إلى الْجُمْلَة وهو على مذاهب: المذهب الأول: المنع، فلا يكون فاعلًا ولا نائبًا عنهُ.

---

(٢٥) مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس القومي للثقافة الفنون، الكويت، ٥٥٩/١.

(٢٦) سورة النحل الآية ٢٤.

(٢٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٣/١.

(٢٨) ينظر: همع الهوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، ٥٨٩/١.

المذهب الثَّاني: الجَوَاز؛ لوروده في قوله تعالى: **{ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ}**[٢٩] فأجازوا (يُعجبنِي يقوم زيدٌ)، و(ظهر لي أَقَامَ زيدٌ أم عَمْرو)، وأجيب بأَن الفاعل في الآية ضمير البداء المفهوم من (بدا) أَو ضمير السجْن المفهوم من الفعل[٣٠].

المذهب الثَّالث: يجوز أَن يقع فاعلًا أو نائبًا عنهُ بفعل من أَفعال القلوب إذا عُلق نحو: (ظهر لي أقامَ زيدٌ أم عَمْرو)، (وعلم أَقَامَ بكرٌ أم خالدٌ) بخلاف نحو: (يسرني خرج عبد الله)، فلا يجوز، ونسب هذا لسيبويه[٣١] .

والرأي الأرجح هو رأي البصريين بأن الجملة لا تقع فاعلًا؛ لأن الجملة يعمل بعضها في بعض، فلا يصح أن يعمل فيها الفعل، وقد ذكره العكبري[٣٢].

المبحث الثالث:

المسألة الثالثة: أقوال العلماء في الفرق بين (لا) و(لن) في النفي، ولم كان النفي بـ(لن) دون (لا) في هذه الآية؟.

المطلب الأول: موضع المسألة وأصل الكلمتين: (لا) و(لن)

قال تعالى: **{فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكافِرِينَ}**[٣٣].

(أ) موضع المسألة: (وَلَنْ تَفْعَلُوا).

(ب) وأصل المسألة: قول أبي حيان في البحر المحيط : «لأن جملة الحال لا تدخل عليها (لن)، وكان النفي بـ(لن) في هذه الجملة دون (لا)... قال سيبويه –رحمه الله– : و(لن) نفي لقوله: سيفعل، وقال: وتكون (لا) نفيًا لقوله: تفعل، ولم تفعل»[٣٤].

---

(٢٩) سورة يوسف الآية ٣٥.

(٣٠) يبدو أن الضمير الذي تكلم عنه السيوطي راجع إلى الإسناد؛ لأنه في بداية كلامه قال: «الخلاف في الإسناد إلى الجملة».

(٣١) ينظر: همع الهوامع ٥٨٩/١.

(٣٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٥٣/١.

(٣٣) سورة البقرة الآية ٢٤.

(ج) وأصل الكلمتين:

أولًا: (لا):

قال الخليل: «لا: حرف يُنْفَى به ويُجْحَد، وقد تَجيءُ زائدة».[٣٥].

وقال غيره: «لا حرف جحد وأصل ألفها ياء، عند قطرب، حكاية عن بعضهم أنه قال لا أفعل ذلك فأمال لا»[٣٦].

وخالف أبو حيان رأي السُهيلي الذي زعم أنها (لا) التي للنفي، وأن الجزم في الفعل بلام الأمر مضمرة قبلها، حُذفت؛ كراهة اجتماع لامين في اللفظ[٣٧]، إذ قال: «وهي أصل بنفسها خلافًا لمن زعم أن أصلها لام الأمر زيد عليها ألف فانفتحت اللام لأجلها»[٣٨].

ثانيًا: (لن):

يرى الخليل أن أصل (لَنْ): (لا أنْ)، وصلت؛ لكثرتها في الكلام، ألا ترى أنّها تُشْبِهُ في المعنى (لا)، ولكنّها أوكد[٣٩]، ووافقه في ذلك الكسائي[٤٠].

ومنع ذلك سيبويه بقوله: «ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: (أما زيداً فلنْ أضرب)؛ لأن هذا اسم، والفعل صلة، فكأنه قال: (أما زيداً فلا الضرب له)»[٤١].

---

(٣٤) تفسير البحر المحيط ١/ ٢٤٩

(٣٥) العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ٣٤٩/٨.

(٣٦) لسان العرب ٤٦٦/١٥.

(٣٧) ينظر: الجنى الداني ٣٠٠، وينظر رأي السهيلي في مغني اللبيب ٢٤٨/١.

(٣٨) ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ٤/ ١٨٥٧، ١٨٥٨.

(٣٩) ينظر: العين ٣٥٠/٨

(٤٠) شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م، ١٥/٤.

ولم يوافق سيبويه رأي الخليل، بحجة أنَّ معمول الفعل بعد (لَنْ) قد يتقدم عليها، كما في نحو: (زيداً لنْ أضربَ)، وقد أجمع النحاة بأنّ (أنْ) لها الصدارة، ولا يتقدم عليها معمول الفعل بعدها، وبهذا ينتقض كون (لَنْ) مركبة من (لا أنْ)[٤٢].

و(لَنْ) عند الفراء هي (لا) النافية أُبدل منها من ألفها نون[٤٣]، ويرى المبرد أن (لَنْ) في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، وتقديره في لَنْ تقومَ (لا أنْ تقومَ) موجود[٤٤].

وقال محمد بن الحسن الصَّايغ: «وتختصّ (لَنْ) دون أخواتها بأن يتقدّم عليها مفعول الفعل الّذي نصبته، كقولك: (زيدًا لنْ أضربَ)، وأجمعوا على ذلك، وعلى أنّ معناها نفي الفعل المستقبل»[٤٥].

إلا أنَّ أبا البركات الأنباري التمس العذر للخليل، قال: «ويمكن أن يعتذر عن الخليل بأن يقال: إن الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كانت عليه قبل التركيب، ألا ترى أن (هل) لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا ركبت مع (لا) ودخلها معنى التخصيص جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال: (زيدًا هلا ضربت)[٤٦].

وقال ابن مالك: «قال السيرافي: المختار أنها غير مركبة؛ لأن التركيب على خلاف الأصل... وحكى ابن كيسان عن الفراء في (لن) أن أصلها (لا)، فجعلت ألفها نونًا ونفي بها المستقبل»[٤٧].

---

(٤١) الكتاب ٥/٢

(٤٢) ينظر ذلك كله في الكتاب ١٣٥/١، والمقتضب ٦٣/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٣/٢، وهمع الهوامع ٣٦٧/٢.

(٤٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٤٣/٤.

(٤٤) ينظر: المقتضب ٢١٤، وارتشاف الضرب ١٦٤٣/٤، والجنى الداني ٢١٧.

(٤٥) اللُّمحة في شرح الملحة ٧٠/١.

(٤٦) أسرار العربية للأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٥م، ص ٢٨٩.

(٤٧) شرح التسهيل ١٥/٤.

والراجح –والله أعلم– هو قول سيبويه وجمهور النحويين أنها بسيطة، لا مركبةٌ خلافًا للخليل والكسائي[٤٨].

المطلب الثاني: النفي بـ(لا) و(لَنْ)

قال تعالى: **{فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا}** [٤٩].

لماذا كان النفي بـ(لَنْ) في هذه الجملة دون (لا)؟

اتفق النحاة على أنهما أختان في نفي المستقبل، واختلفوا في طريقة إفادتهما ذلك.

وقال سيبويه: «ولن وهي نفيٌ لقوله: سيفعل». وقال –أيضًا–: «وأما (لا) فتكون كما في التوكيد واللغو... وتكون (لا) نفيًا لقوله يفعل ولم يقع الفعل، فتقول: لا يفعل»[٥٠].

وقال الزمخشري: «(لا) و(لن) أختان في نفى المستقبل، إلا أن في (لن) توكيدًا وتشديدًا، تقول لصاحبك: (لا أقيم غدًا)، فإن أنكر عليك قلت: (لن أقيم غدًا)، كما تفعل في: (أنا مقيم، وإني مقيم)»[٥١].

ونُقِل عنه في أنموذجه أن (لن) تقتضي النفي على التأبيد[٥٢].

واستدرك عبدالخالق عظيمة –رحمه الله– على أبي حيان وابن مالك موضع التأبيد عند الزمخشري: «ذَكَرَ في الكشاف التأكيد والتأبيد واقتصر في الأنموذج والفصل على التأبيد»[٥٣].

---

(٤٨) ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٤٣.

(٤٩) سورة البقرة من الآية ٢٤.

(٥٠) الكتاب ٤/٢٢٠، ٢٢٢.

(٥١) الكشاف للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١/١٠١.

(٥٢) ينظر: شرح التسهيل ٤/١٤، والبحر المحيط ١/٢٤٩.

(٥٣) دراسات لأسلوب القرآن العظيم ٢/٦٣٧

فيتحصل بذلك قولان في الفرق بين النفي بـ(لا) و(لَنْ)، والفرق بينهما أراد سيبويه بقوله: (تفعل ولم تفعل المستقبل..)، إلا أن (لَنْ) نفي لما دخلت عليه أداة الاستقبال، و(لا) نفي للمضارع الذي يراد به الاستقبال فـ(لن) أخَصُّ[٥٤].

أما مراد الزمخشري بأنه لا فرق بين (لا) و (لَنْ) في أنّ كل واحدة منهما نفي للمستقبل، إلا أن في (لَنْ) تأكيدًا وتشديدًا ليس في (لا)[٥٥].

والحقيقة أن الزمخشري ليس مبتدعًا هذا القول كما وَهِم بعضهم، بل سبقه لذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ إذ قال: «ألا ترى أنّها تُشْبِهُ في المعنى (لا)، ولكنّها أوكد. تقول: (لَنْ يُكْرِمَك زيدٌ)، معناه: كأنّه يَطْمَعُ في إكرامِهِ، فنفيتَ عنه، ووكّدتّ النَّفي بـ(لَنْ) فكانت أوكد من (لا)»[٥٦].

ونقل أبو حيان في البحر المحيط رأيًا آخر، نسبه لخطيب زملكان أنّ «لَنْ تنفي ما قَرُب، وأنّ (لا) يمتد النفي فيها، فكاد يكون عكس قول الزمخشري»[٥٧].

ولم يعارض أبو حيان في أن فيها توكيدًا للنفي، بل مال لرأي الخليل والزمخشري في ذلك، إذ قال: «وظاهر كلام سيبويه –رحمه الله– هنا أنها لا تنفي الحال، إلا أنه قد ذكر في الاستثناء من أدواته لا يكون ولا يمكن حمل النفي فيه على الاستقبال؛ لأنه بمعنى إلا، فهو للإنشاء، وإذا كان للإنشاء فهو حال، فيفيد كلام سيبويه في قوله: وتكون لا نفيا لقوله يفعل، ولم يفعل هذا الذي ذكر في الاستثناء، فإذا تقرر هذا الذي ذكرناه، كان الأقرب من هذه الأقوال قول الزمخشري: أوّلاً من أن فيها توكيدا وتشديدا»[٥٨].

---

(٥٤) البحر المحيط ٨٦/١.

(٥٥) الكشاف للزمخشري ٥٣١/٤

(٥٦) كتاب العين للخليل الفراهيدي ٣٥٠/٨.

(٥٧) البحر المحيط ٢٤٩/١.

(٥٨) البحر المحيط ٢٤٩/١.

وقال السيوطي: «ووافقه على إفادة التأكيد جماعة منهم ابن الخباز، بل قال بعضهم إن منعه مكابرة فلذا اخترته دون التأبيد»(٥٩).

أما ما نُقِل عن الزمخشري في إفادة (لَنْ) التأبيد، فلعل دافعه لذلك مذهبه المعتزلي من أن الله – تعالى– لا يرى، وهو اعتقاد باطل، فنَّده العلماء، واستدل ابن مالك –رحمه الله– على عدم صحة ذلك بمجيء استقبال المنفي بعدها مُغَيًّا إلى غاية، ينتهي بانتهائها كما في قوله تعالى: **{لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى}**(٦٠). وتبعه في المخالفة السيوطي، وذكر عدة آيات، تنافي إفادتها التأبيد(٦١).

وقد ذكر الدكتور محمد عبدالخالق عظيمة –رحمه الله– شواهد عدّة على بطلان معنى التأبيد في (لَنْ) من القرآن الكريم(٦٢).

وربما يكون الزمخشري قد عدل عن إفادتها التأبيد، وتراجع عن ذلك، قال أبو حيان في تفسير سورة الجمعة: «قال الزمخشري: ولا فرق بين (لا) و(لَنْ) في أن كل واحد منهما نفي للمستقبل، إلا أن في (لَنْ) تأكيدًا وتشديدًا ليس في (لا)، فأتى مرة بلفظ التأكيد: (ولَنْ يتمنوه)، ومرة بغير لفظه: (ولا يتمنونه)، وهذا منه رجوع عن مذهبه في أن (لَنْ) تقتضي النفي على التأبيد، إلى مذهب الجماعة في أنها لا تقتضيه، وأما قوله: إلا أن في (لَنْ) تأكيدًا وتشديدًا ليس في (لا)، فيحتاج ذلك إلى نقل عن مستقري اللسان»(٦٣).

---

(٥٩) همع الهوامع ٣٦٦/٢.

(٦٠) سورة طه الآية ٩١، وينظر: شرح التسهيل ١٤/٤

(٦١) ينظر: همع الهوامع ٣٦٦/٢

(٦٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن العظيم ٦٣٧/٢

(٦٣) البحر المحيط ١٧١/١٠.

ومن خلال تتبع أقوال النحاة في المسألة يتبين أن يكون السبب في كون النفي بـ(لَنْ) في هذه الآية دون (لا)؛ لأن في (لَنْ) توكيدًا وتشديدًا، على قول الزمخشري ومن تبعه(٦٤).

وعلى قول سيبويه والجمهور أن (لا) قد ينفى بها الحال قليلًا، فـ(لَنْ) أخصُّ بالاستقبال، وأخصُّ بالمضارع، ولأن (ولَنْ تفعلوا) أخصر من (ولا تفعلون)(٦٥).

المطلب الثالث: هل تختص (لا) بنفي المستقبل، أم يجوز أن تنفي بها الحال؟

قال سيبويه في باب نفي الفعل: «وإذا قال هو يفعل ولم يكن الفعل واقعًا فنفيه لا يفعل»(٦٦).

وقال المبرد في باب ما جاء من الكلم على حرفين: «ومنها (لا) وموضعها من الكلام النفي فإذا وقعت على فعل نفته مستقبلًا وذلك قولك: (لا يقومُ زيدٌ)»(٦٧).

وقال ابن مالك: «وإذا نُفي المضارع بـ(لا) لم يتعين الحكم باستقباله، بل صلاحية الحال باقية، روي ذلك عن الأخفش نصًا، وهو لازم لسيبويه وغيره من القدماء»(٦٨).

واستطرد ابن مالك قائلًا: «والذي غَرَّ الزمخشري وغيره من المتأخرين قول سيبويه في باب نفي الفعل: وإذا قال هو يفعل أي هو في حال فعل فإن نفيه: (ما يفعل). وإذا قال هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعًا فإن نفيه: (لا يفعل). فاستعمل (ما) في نفي الحال، و(لا) في نفي المستقبل وهذا لا خلاف في جوازه، وليس في عبارته ما يمنع من إيقاع غير (ما) موقع (ما)، ولا من إيقاع غير (لا) موقع (لا) »(٦٩).

---

(٦٤) البحر المحيط ٢٤٩/١.

(٦٥) البحر المحيط ٢٤٩/١.

(٦٦) الكتاب ١١٧/٣.

(٦٧) المقتضب ٤٧/١.

(٦٨) شرح التسهيل ١٨/١.

(٦٩) شرح التسهيل ٢٠/١

هذا ما فهمه ابن مالك من كلام سيبويه، بخلاف المبرد الذي حصر الفعل المنفي بـ(لا) على الاستقبال.

أما ابن حيان فأخذ بظاهر كلام سيبويه يقول: «وظاهر كلام سيبويه –رحمه الله– هنا أنها لا تنفي الحال»(٧٠).

إلا أن سيبويه قال في باب الاستثناء: «فحرفُ الاستثناء (إلا). وما جاء من الأسماء فيه معنى (إلا) فـ(غير)، (وسوى). وما جاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فـ(لا يكون)، و(ليس)، و(عدا)، و(خلا)»(٧١).

ففهم ابن حيان من ذلك أنه لا يمكن حمل النفي فيه على الاستقبال؛ لأنه بمعنى (إلا)، فهو للإنشاء، وإذا كان للإنشاء فهو حال(٧٢).

وقد ذكر الدكتور محمد عظيمة –رحمه الله– مجموعة من الآيات التي تبيّن أنّ (لا) ليست متعينة لنفي المستقبل، وإنما هي لنفي الحال، أو بمعنى (لم)(٧٣)، مثل قوله تعالى: **{أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لا يَعْلَمُونَ}** (٧٤).

هذه بعض أقوال النحاة في اختصاص (لا) بنفي المستقبل، وجواز أن ينفي بها الحال، وأقوالهم فيها متفاوتة، إلا المبرد فقد حصر الفعل المنفي بـ(لا) على الاستقبال.

---

(٧٠) البحر المحيط ٢٤٩/١

(٧١) الكتاب ٣٠٩/٢.

(٧٢) البحر المحيط ٢٤٩/١

(٧٣) دراسات لأسلوب القرآن العظيم، للدكتور محمد عبد الخالق عظيمة، تصدير محمود شاكر، دار الحديث، القاهرة، ٥٦١/٢.

(٧٤) سورة البقرة من الآية ١٣.

المبحث الرابع

المسألة الرابعة: لفظة (البشارة)

المطلب الأول: أصل المسألة ومادة (بشر) في المعاجم

قال تعالى: { **وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ}** (٧٥).

(أ) أصل المسألة: قول أبي حيان : «البشارة: أول خبر يرد على الإنسان من خير كان أو شر، وأكثر استعماله في الخير، وظاهر كلام الزمخشري أنه لا يكون إلا في الخير، ولذلك قال: تأوّل فبشرهم بعذاب أليم، وهو محجوج بالنقل، قيل عن سيبويه: هو خبر يؤثر في البشرة من حزن أو سرور»(٧٦).

(ب) مادتها في المعاجم: من خلال تتبعي لمادة (بَشَّر) في المعاجم وجدت أنها تدور حول الفرح والسرور ومن ذلك:

جاء في المخصص: «بَشَرْتُ الرجلَ بخيرٍ أَبْشِرهُ وأَبْشُره بَشْرًا وأَبْشَرته... وَقَالَ النحويون: بَشِرَ وأَبْشَرَ وبَشَّرْته وأَبْشَرْتُه»(٧٧).

وفي المحكم: «والبِشْرُ الطَّلاقَةُ وقد بَشَرَهُ بالأَمْرِ يَبْشُرُهُ بَشْرًا وَبُشُورًا وبُشْرًا وبَشَرَه به، وَبَشَّرَهُ وأَبْشَرَهُ فَبَشَرَ به، وَبَشَرَ يَبْشُرُ بَشْرًا وبُشُورًا وبَشِرَ وتَبَشَّرَ وَاسْتَبْشَرَ وأَبْشَر فَرِحَ»(٧٨)

وفي لسان العرب: « وبَشَّرَهُ وأَبْشَرَهُ فَبَشِرَ به وبَشَرَ يَبْشُرُ بَشْرًا وبُشُورًا يقال: بَشَرْتُه فَأَبْشَرَ واسْتَبْشَر وتَبَشَّر وبَشِرَ فَرِحَ »(٧٩).

---

(٧٥) سورة البقرة من الآية ٢٥.

(٧٦) البحر المحيط ٢٥١/١

(٧٧) المخصص ٤ /٣٤٠

(٧٨) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ٥٨/٨.

وفي التاج: «وبَشَرَ يَبْشُرُ بَشْرًا وبُشُورًا، يقال: بَشَرْتُه، فأَبْشَرَ، واسْتَبْشَرَ وتَبَشَّرَ وبَشِرَ: فرِحَ»(٨٠).

المطلب الثاني: اللغات في (بَشَّر):

وقد ورد فيها التشديد والتخفيف، قال الخليل: «وبَشَّرْتُهُ فأَبْشَرَ وتَبَشَّرَ واسْتَبْشَر، ولغة: بَشَرْته أبشره»(٨١).

وروى الأزهري في تهذيب اللغة قول الفراء؛ إذ قال: «وقَالَ الْفراء: كأَنَّ المُشَدَّدَ مِنْهُ على بِشَارات البُشراءِ، وكأَنَّ المُخَفَّفَ من جِهَة الأفراح وَالسُّرُور، وَهَذَا شَيْء كَانَ المَشْيَخَةُ يَقُولُونَهُ. قَالَ: وَقَالَ بَعضهم: أَبْشَرْتُ، ولعلَّها لغةٌ حجازية. وبَشِرْتُ لغةٌ رَوَاهَا الكسائيّ»(٨٢).

وذكر أبو حيان أنَّ في الفعل لغتين: التشديد، وهي اللغة العليا، والتخفيف: وهي لغة أهل تهامة، وقد قُرِئ بهما في المضارع(٨٣).

وقال السمين الحلبي: «بشَر وبشَّر مخففًا ومثقلًا، ...والتثقيل للتكثير بالنسبة إلى المبشر به. وقد قرئ المضارع مخففًا ومشددًا، وأما الماضي فلم يقرأ به إلا مثقلًا»(٨٤).

والتضعيف في (بشَّر) من التضعيف الدال على التكثير، فيما قال بعضهم، ولا يتأتى التكثير في (بشر) إلا إلى المفاعيل، ولا يتأتى التكثير فيه إلى المفعول الواحد، فيكون فعل فيه مغنيًا عن فعل؛ لأن الذي ينطق به مشددًا غير العرب الذين ينطقون به مخففًا(٨٥).

---

(٧٩) لسان العرب ٦١/٤

(٨٠) تاج العروس ١٨٤/١٠.

(٨١) كتاب العين للخليل الفراهيدي ٢٦٠/٦

(٨٢) تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ٢٤٦/١١

(٨٣) ينظر: البحر المحيط ١/ ٢٥١

(٨٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق، الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ، ١/ ٢٠٩-٢١٠

(٨٥) البحر المحيط ٢٥٤/١

ومن المعاني الأخر التي تفيدها، تصاريفها، واشتقاقاتها:

معنى يَبشَرُك يَسُرُّك ويُفْرِحُك. بَشَرْتُ الرّجلَ أَبشرُهُ، إذا فَرَّحتَه، وبِشرَ يبْشَرُ، إذا فَرِح. هكذا قال الأزهري نقلاً عن الزَّجَّاج.(٨٦)

وعند الجوهري «البَشَرَةُ والبَشَرُ: ظاهرُ جلدِ الإنسان. وبَشَرَةُ الأرضِ: ما ظهر من نباتها. وقد أَبْشَرَتِ الأرضُ، وما أحسن بَشَرَتَها. والبَشَرُ: الخلقُ. ومُباشَرَةُ المرأةِ: ملامستُها. والحِجْرُ المُباشِرُ: التي تَهُمُّ بالفحلِ. ومُباشَرَةُ الأمورِ: أن تليَها بنفسك. وبَشَرْتُ الأديمَ أَبْشُرُهُ بَشْراً، إذا أخذْت بَشَرَتَهُ. وفلانٌ مُؤْدَمٌ مُبْشَرٌ، إذا كان كاملاً من الرجال، كأنه جَمَعَ لينَ الأَدَمَةِ وخُشونَةَ البَشَرَةِ. وبَشَرَ الجرادُ الأرضَ: أكَلَ ما عليها»(٨٧).

ومن المجاز: فلانٌ مُؤْدَمٌ مُبْشَرٌ، وما أحسن بَشَرَةَ الأرض! وهي ما يخرج من نباتها فيلبسها، وطلعت تباشير الصبح، وهي أوائله التي تبشر به، كأنها جمع تبشير وهو مصدر بشر، وفيه مخايل الرشد وتباشيره، ورأى الناس في النخل التباشير، وهي البواكير، وهبت المبشرات وهي الرياح التي تبشر بالغيث، وباشر الأمر: حضره بنفسه(٨٨).

المطلب الثالث: مفهوم (البشارة)

والذي يهمنا من اشتقاق الكلمة في هذه المسألة:

هو لفظ (البشارة)، الذي أورده أبو حيّان في البحر المحيط في تفسير قوله تعالى: **{وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا}**(٨٩).

والبشرى والبشارة: اسْم لما بشرت بِهِ(٩٠). وَقد ورد فيها: البُشارة والبِشارة، بالضم والكسر(٩١).

---

(٨٦) تهذيب اللغة ٢٤٦/١١

(٨٧) الصحاح ٥٩٠/٣

(٨٨) أساس البلاغة، للزّمخشريّ، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، (د.ت)، ٦١/١.

(٨٩) سورة البقرة من الآية ٢٥.

(٩٠) جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق: د. رمزي منير البعلبكي، بيروت، ١٩٨٧م، ١ / ٣١١.

البِشَارَةُ: مَا بُشِّرتَ بِهِ، والبشيرُ: الَّذِي يُبشِّرُ الْقَوْم بأَمر خير، أَو شَرّ، والبُشَارَةُ: حَقٌّ مَا يُعطَى من ذَلِك(٩٢).

ومن ذلك نجد في الكلمة البُشارة والبِشارة إلا أنّ بعضهم جعل البِشَارَةَ: الخبر الذي بُشِّر به المرء، والبُشَارَةَ: ما يعطى البشير.

المطلب الرابع: هل البشارة في الخير فقط أم تطلق على الخير والشر؟.

تكلم علماء اللغة وأهل المعاجم والمفسرون في كتب التفسير عن تحديد البشارة خيرًا أو شرًّا، وفيما يلي بعض ما قيل في البشارة:

قال أبو حيان: «البشارة: أول خبر يرد على الإنسان من خير كان أو شر، وأكثر استعماله في الخير، وظاهر كلام الزمخشري. أنه لا يكون إلا في الخير»(٩٣).

وفي نص أبي حيان السابق مخالفة واضحة لقول الزمخشري في الكشاف؛ إذ قال «والبشارة: الإخبار مما يظهر سرور المخبر به»(٩٤).

وقد رُوي أن البشارة المطلقة لا تكون إلاّ بالخير، وإنَّما تكون بالشر إذا كانت مقيَّدةً به(٩٥)، ومن ذلك قوله تعالى: **{فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ}**(٩٦)، وعلى ذلك جمهور المفسرين وأهل اللغة.

ومنه ما رواه ابن ماجه في سننه من حديث سالم عن أبيه أن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال لأعرابي: «حيثما مررت بقبر مشرك فبشره بالنار»، قال: فأسلم الأعرابي بعدُ، وقال: لقد كلفني

---

(٩١) جمهرة اللغة ١٢٧٦/٣، والصحاح ٥٩٠/٢، والمخصص ٤١٣/٤

(٩٢) كتاب العين ٢٦٠/٦، وتهذيب اللغة ٢٤٦/١١، ولسان العرب ٦٢/٤.

(٩٣) البحر المحيط ٢٥١/١

(٩٤) الكشاف ١/ ١٠٤

(٩٥) الصحاح ٥٩١/٢

(٩٦) سورة الانشقاق الآية ٢٤.

رسول الله –صلى الله عليه وسلم– تعبًا: ما مررت بقبر كافرٍ إلا بشرته بالنار[٩٧]، وهنا البشارة تفيد المشروعية المطلقة في تبشير الكافر بالنار عند المرور بقبره[٩٨].

وقال أبو حيّان: «وهو محجوج بالنقل، قيل عن سيبويه: هو خبر يؤثر في البشرة من حزن أو سرور. قال بعضهم: ولذا يقيد في الحزن»[٩٩].

وقد استنتج ذلك من قول سيبويه: «وكذلك التُبُشِّر؛ لأنه من بَشَّرْتُ»[١٠٠]، وقوله: «وبَشَّرَتْه فأبْشَرَ»[١٠١]، وقوله: «وبَشَرْتُهُ بُشْرَى»[١٠٢]؛ إذ لم يقيد سيبويه اللفظ بالخير.

وقد أشار ابن عطية إلى أن الأغلب استعمال البشارة في الخير، وقد تستعمل في الشر مقيدة به منصوصًا على الشر المبشر به[١٠٣]، إلا أن الجصاص يرى أن المراد من إطلاق لفظ البشارة هو الإخبار فحسب[١٠٤].

وقيل إن أصل التبشير: إيصال الخبر السار على مسامع الناس، ويستبشر به، ثمّ كثر حتى وضع موضع الخبر فيما ساء وسرّ[١٠٥].

---

(٩٧) سنن ابن ماجه، كتب حواشيه محمد خليل، مكتبة أبي المعاطي، ٥١٣/٢ برقم (١٥٧٣)، والحديث صححه الألباني في السلسلة ٥٥/١.

(٩٨) ينظر: السلسة الصحيحة للألباني، كتبه وصححه مجموعة من الإخوة، ٥٧/١.

(٩٩) البحر المحيط ١ /٢٥١

(١٠٠) الكتاب ٣١٥/٤.

(١٠١) الكتاب ٥٨/٤ .

(١٠٢) الكتاب ٤٠/٤ .

(١٠٣) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م، ١/ ١٠٨

(١٠٤) أحكام القرآن للجصاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار احياء التراث العربى، بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٨/٢

(١٠٥) الكشف والبيان عن تفسير القرآن ١٦٩/١

وقال السمين الحلبي: «والبشارة: أول خبر من خير، أو شر، ... وهذا رأي سيبويه، إلا أن الأكثر استعمالها في الخير، وإن استعملت في الشر فبقيد»(١٠٦).

وفي الحقيقة أن الزمخشري لم يكن أول من قال بذلك، إذ يظهر أن أحمد بن فارس قد سبقه إلى ذلك؛ جعل إطلاقها على الشر جنس من التبكيت؛ إذ يقول: «بشرت فلانًا أبشِّره تبشيرًا، وذلك يكون بالخير، وربما حمل عليه غيره من الشر، وأظن ذلك جنسًا من التبكيت، فأما إذا أُطلق الكلام إطلاقًا فالبشارة بالخير والنذارة بغيره»(١٠٧).

لكن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان، كيف أوّلَ الزمخشري إطلاق البشارة على الشر في عدّة آيات من القرآن؟

أجاب عن ذلك الزمخشري نفسه بقوله: «وأما {**فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**}(١٠٨) فمن العكس في الكلام الذي يقصد به الاستهزاء الزائد في غيظ المستهزأ به، وتألمه واغتمامه، كما يقول الرجل لعدوّه: (أبشر بقتل ذرّيتك ونهب مالك)»(١٠٩).

ووافقه في ذلك ابن العربي؛ إذ قال: «البشارة هي: الإخبار عن المحبوب، والنذارة هي: الإخبار بالمكروه، وذلك في البشارة يقتضي أول مخبر بالمحبوب، ويقتضي في النذارة كل مخبر»(١١٠).

وقد أوَّلَ ورودها في الشر بقوله: «فإن قيل: فقد قال الله تعالى: { **فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**}(١١١) فاستعمل البشارة في المكروه، فالجواب: أنهم كانوا يعتقدون أنهم يحسنون، وبحسب ذلك كان

---

(١٠٦) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١/ ٢٠٩-٢١٠

(١٠٧) مقاييس اللغة ٢٥١/١

(١٠٨) سورة الانشقاق الآية ٢٤.

(١٠٩) الكشاف ١٠٤/١

(١١٠) أحكام القرآن للجصاص ٢٥/١

(١١١) سورة آل عمران من الآية ٢١.

نظرهم للبشرى، فقيل لهم: بشارتكم على مقتضى اعتقادكم عذاب أليم. فخرج اللفظ على ما كانوا يعتقدون أنهم محسنون، وبحسب ذلك كان نظر له على الحقيقة»(١١٢).

ومما سبق من كلام اللغويين والمفسرين حول معنى البشارة الاصطلاحي، نجد أن المعنى لا يختلف كثيرًا إلا أن هناك من حصرها فيما يسر، وقال بعضهم: إنها ترد في الشر إذا قيدت مستدلين بقوله تعالى: {**فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**}(١١٣).

ولعل الفرق بين مفهومها في الخير والشر: أنها في الخير تطلق على سماع الخبر للمرة الأولى، ويسمى ناقله بشيرًا، وتطلق في الشر على كل مخبر.

وقد سُمِّيت البشارة بهذه التسمية؛ لتأثيرها في البشرة، فإن كان خيرًا أثر المسرة والانبساط، وإن كان شرًّا أثر القبض والانكماش(١١٤).

ويقول ابن الجوزي: «وسمي بشارة؛ لأنه يؤثر في بشرته، فان كان خيرًا، أثر المسرة والانبساط، وإن شرًّا، أثر الانجماع والغم»(١١٥).

وبناء على ذلك كله فقد استقر الأمر أن سبب تسميتها بشارة؛ لأنها تؤثر في بشرة من نقلت إليه (البشارة)، ويظهر لك على تباشير وجهه وتعابيره من فرح أو حزن، والله أعلم.

الخاتمة

هكذا نصل إلى خاتمة البحث المعنون بـ(بعض ما نُسب إلى سيبويه (ت١٨٠هـ) في البحر المحيط لأبي حيَّان الأندلسيّ (ت ٧٤٥هـ) عرضًا ودراسة)، وقد اتّخذ البحث المسائل التي عرض لها أبو حيان في تفسير البحر المحيط منطلقًا له، على ضوء الدراسة عند القدماء والمحدثين، وقد بينتُ رأيي في معظمها، ورجحت بعض الآراء، وحاولت إبراز جهدٍ، يلمسه القارئ الكريم

---

(١١٢) أحكام القرآن للجصاص ٢٥/١

(١١٣) سورة آل عمران من الآية ٢١.

(١١٤) البحر المحيط ١ /٢٥٣

(١١٥) زاد المسير في علم التفسير ٤٥/١

ويلحظه، من خلال توثيقي لتلك المسائل من كتاب سيبويه، رحمه الله، وبيان ما اشتملت عليه من آراء العلماء، وأضفت بعض الآراء والتعليقات التي تثري النَّص.

ولا شك أن مثل هذه المسائل تحتاج إلى فهم وإدراك لنص سيبويه خصوصًا في توثيق تلك النصوص، ولعل مثل هذا البحث المتمثل في مسائل منتقاة من كتاب تفسير البحر المحيط لأبي حيان، يكون بمنزلة نقطة انطلاق، أو مقدمة لبحوثٍ أُخر، تبنى عليه، تتجلى فيها العناية بنصوص هذا العالم الجليل.

وقد بذلت جهدي في ذلك ما استطعت، فأرجو من الله العلي القدير أن أكون قد وُفقت فيما قصدت إليه من الفائدة، وأسأله أنْ يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٢. أصول علم العربية، عبد الرزاق الصاعدي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط٢٨، العددان ١٠٥ –١٠٦، ١٤١٧هـ – ١٤١٨هـ /١٩٨٧–١٩٨٨م.

٣. أساس البلاغة، للزّمخشريّ، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت.

٤. أحكام القرآن للجصاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٥. أوضح المسالك لابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٦. الأصول لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.

٧. الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٧ ١٩٨٦م.

٨. الاقتراح للسيوطي، قدَّم له: د. صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت.

٩. الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٠. البلغة إلى أصول اللغة ، لأبي الطيب محمد الحسيني، تحقيق سهاد حمدان أحمد السامرائي، (رسالة ماجستير من كلية التربية للبنات– جامعة تكريت بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد خطاب العمر)، جامعة تكريت.

١١. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

١٢. التّصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

١٣. الجملة الاسمية للدكتور علي أبو المكارم، مؤسسة المختار، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

١٤. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق، الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ.

١٥. السلسة الصحيحة للألباني، كتبه وصححه مجموعة من الإخوة.

١٦. الصّحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

١٧. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٨. الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣،١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

١٩. الكشاف، للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢٠. اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق د. عبد الإله نبهان.

٢١. اللمع في العربية لابن جني، تحقيق: الدكتور سميح أبو مغلي، عمان، دار مجدلاوي للنشر، ١٩٨٨م.

٢٢. اللُّمحة في شرح الملحة لمحمد بن الحسن الضايع، تحقيق: د. إبراهيم سالم الصاعدي، الناشر: الجامعة الإسلامية، ط٢، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٢٣. المخصّص، لابن سيده، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (مصورة عن طبعة بولاق١٣١٨هـ).

٢٤. المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

٢٥. المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق ، دار المنارة – بيروت، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٢٦. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط ٤، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٢٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

٢٨. المقتضب، للمبرد، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر . القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٢٩. النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف، ط١٥.

٣٠. النحو المصفى للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٦ ٢٠٠٥م.

٣١. الواضح لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة.

٣٢. تاج العروس، للزبيدي، دار الهداية.

٣٣. توضيح المقاصد للمرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٨م.

٣٤. تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق الشيخ أحمد عبد المقصود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

٣٥. تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٣٦. جامع الدروس العربية للغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٣م.

٣٧. جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق: د. رمزي منير البعلبكي، بيروت، ١٩٨٧م.

٣٨. خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.

٣٩. ديوان زهير، شرحه وقدم له علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

٤٠. دراسات لأسلوب القرآن العظيم، للدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، تصدير محمود شاكر، دار الحديث، القاهرة.

٤١. سنن ابن ماجه، كتب حواشيه محمد خليل، مكتبة أبي المعاطي.

٤٢. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م.

٤٣. شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ودار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.

٤٤. شرح الشّافية، للجار بردي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٤٥. شرح اللُّمع لابن برهان، تحقيق: د. فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م.

٤٦. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر – بيروت، ط ٣ ، ١٤١٤ هـ.

٤٧. معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

٤٨. مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس القومي للثقافة الفنون، الكويت.

٤٩. نشأة النحو، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، ط ٢، بدون تاريخ.

٥٠. همع الهوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.